الجمهورية التونسية **باردو في 22 فيفري 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد4** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: مواصلة النظر في مختلف الهيئات الممكن إدراجها بالدستور.
الحاضرون:جميع أعضاء اللجنة مع اعتذار السادة الناصر البراهمي وعبد السلام شعبان وسليمان هلال.وحضر أعمال اللجنة من غير أعضائها السيدين طارق العبيدي ومبروك الحريزي.

عقدت لجنة الهيئات الدستورية جلستها الرابعة يوم الأربعاء 22فيفري 2012 على الساعة 10 و15 دقيقة بحضور كامل أعضائها مع اعتذار السادة الناصر البراهمي وعبد السلام شعبان وسليمان هلال والسيد جمال الطوير وذلك برئاسة السيد عبد العزيز شعبان بصفته نائبا لرئيس اللجنة.
وافتتح السيد رئيس الجلسة أشغالها بعد الاتفاق على الالتزام بكامل وقت عمل اللجنة رغم وجود عديد المعتذرين محيلا الكلمة للسادة الأعضاء بخصوص الهيئات المقترح إدراجها بالدستور.

***الهيئة العليا للأعلام السمعي والبصري والرقمي:**

تدخل في هذا الموضوع تباعا السادة والسيدات :آسية النفاتي والبشير شمام وفائزة الكدوسي وسليمان هلال ونعمان الفهري ودليلة بوعين وعبد الباسط بن الشيخ والمهدي بن غربية وعبد العزيز شعبان وربيعة النجلاوي وعبد السلام شعبان ونادية شعبان ووسام ياسين.
ملاحظين أن الإعلام في تونس كان بنفسجيّا ويتستّر على مساوئ الحاكم وتحت سيطرة السلطة التنفيذيّة يأتمر بأوامرها، مؤكدين على ضرورة أن يصبح الإعلام حرّا ونزيها وناقلا للصورة الحقيقيّة للواقع وضامنا لحريّة الرأي والتعبير وسلطة رابعة تراقب عمل الحكومة وتضمن حقّ الأجيال القادمة.
واتفق المتدخلون على ضرورة إيجاد هيئة دستوريّة مستقلّة تراقب شرف المهنة وتضبط دور الإعلام وحقوقه وواجباته وأبرز المتدخلين الفرق بين الإعلام العمومي والإعلام الخاص الذي يتمتّع بمساحة أكبر من الحريّة.

وبيّنت السيدة نادية شعبان أن دور هذه الهيئة لا يجب أن يكون رقابيا تقييديا بل دورا متعلقا بمراقبة أخلاقيات المهنة وسلط السيد المهدي بن غربية الضوء على قانون الصحافة واعتبر أنه من غير المناسب أن توجد عقوبات بالسجن في مجال العمل الصحفي وأشار إلى عملية إيقاف مدير جريدة التونسية.
في المقابل اعتبر السيد عبد الباسط بن الشيخ والسيد عبد العزيز شعبان أنّ الإعلام حاليا يلعب دور المعارضة وهو أمر غير مقبول فعليه التحلي بالحيادية وبعث هيئة للإعلام قد يضمن ذلك .

***الهيئة العليا لحماية المعطيات الشخصية وضمان الشفافية:**

تدخل في هذا المحور تباعا السادة والسيدات نادية شعبان وسليمان هلال ودليلة بوعين و البشير شمام وربيع العابدي ونعمان الفهري، حيث أكّدت السيدة نادية شعبان أهمية هذه اللجنة في تحقيق الحماية المطلوبة للمعطيات الشخصية على غرار الدول المتقدمة إضافة إلى أن عنصر الشفافية في الولوج للمعلومة أمر جوهري في مجال الحريات الأساسية للمواطنين وهي من آليات الديمقراطية واعتبر السيدان ربيع العابدي وسليمان هلال أن عنصر الشفافية يجب أن يقترن بمكافحة الفساد , وأنّه لا يجب الإكثار من الهيئات الدستورية كي لا تفقد قيمتها ولاحظت السيدة دليلة بوعين إمكانية وجود تناقض بين المعطيات الشخصية التي تستوجب السرية والشفافية التي تحتوي على معنى الكشف والنشر ودعا السيد نعمان الفهري للمزيد من التأمل والتفكير قبل اعتماد هذه الهيئة.

***هيئة مراقبة السوق المالية:**

تناولت الآنسة فائزة الكدوسي الكلمة في هذا الإطار مؤكدة أن السوق المالية تبقى من اختصاص البنك المركزي وهو ما وضّحه السيد وسام ياسين لاحقا ودعا السيد عبد الباسط بن الشيخ إلى مزيد التأمل نظرا لوجود عديد الهيئات المالية واعتبر السيدان مهدي ن غربية وسليمان هلال أنه لا داعي أن تكون هذه الهيئة دستورية وربما يقع إدماجها في هيئة أخرى.

***هيئة مراقبة الفساد والرشوة:**

كانت هذه الهيئة محل إجماع من السادة أعضاء اللجنة وتدخل في هذا الإطار تباعا السادة والسيدات: نادية شعبان وعبد الباسط بن الشيخ وسليمان هلال ودليلة بوعين والمهدي بن غربية ونعمان الفهري وربيعة النجلاوي و السيد مبروك الحريزي وهو من غير أعضاء اللجنة(المقرر المساعد للهيئة التنسيقية).
مجمعين على أنّ مقاومة الفساد المنتشر في مختلف القطاعات من أوكد أولويات الثورة وأنه من الضروري بعث هيكل مستقل وقوي يتمتّع بكلّ الإمكانيات اللازمة

حتى نستطيع تجاوز سلبيات الفساد المالي التي تنعكس على الاقتصاد الوطني وتجعلنا نخسر نقطتين من النمو سنويا.
وأصر السيد عبد الباسط بن الشيخ على فكرة الهيئة الوطنية للنزاهة التي تحتوي على مفهوم أشمل من مقاومة الفساد و أكد السيد نعمان الفهري على ضرورة التأمل في المبدأ الدستوري الذي نريد حمايته، قد يكون مبدأ الشفافية، ثمّ نقرّر الهيئة الدستورية المناسبة لذلك واقترحت الآنسة ربيعة النجلاوي استدعاء جمعيات تعمل في مجال الشفافية المالية للاستماع لآرائها وأخذ السيد مبروك الحريزي الكلمة بوصفة مقررا مساعدا للهيئة التنسيقية للدستور مؤكدا على ضرورة عدم الإكثار من الهيئات الدستورية لتمتيعها بالعلوية على بقية المؤسسات لا سيما السلطة التنفيذية على اعتبار أنها هيئات تتمتع بالديمومة وأكد أن إحداث هيئة لمقاومة الفساد أمر مفروض بحكم الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها تونس وأشار أن هذه الهيئات يجب أن تكون على مستوى مركزي و لا مركزي حتى تقوم بدورها على أكمل وجه.
وفي الختام أكد السيد عبد الباسط بن الشيخ والسيدة نادية شعبان أن الفساد زاد بعد الثورة وهو منتشر إلى الآن بالتالي فإن بعث هيئة دستورية في هذا المجال تكون ذات تركيبة مدروسة وتكون مستقلة عن القضاء بات أمرا جوهريا.
ورفعت الجلسة على الساعة 14و20دقيقة

قرار اللجنة:
قررت اللجنة عقد جلساتها في الأسبوع المقبل لمواصلة النظر في مختلف الهيئات الممكن إدراجها صلب الدستور.

رئيس اللجنة **المقرر**